أكد رفع درجة الجاهزية إلى أقصى مستوياتها لضمان سلامة المواطنين والمقيمين وتوفير كل احتياجاتهم المعيشية

مجلس الوزراء: أقصى درجات الحزم مع أي شخص يتورط في المساس بأمن الكويت أو التعاون مع الجماعات الإرهابية

- جهود مخلصة تبذلها مؤسسات الدولة في جميع القطاعات العسكرية والأمنية والمدنية لضمان أمن وسلامة المواطنين والمقيمين
- القوات المسلحة تؤدي واجباتها بثبات واقتدار في مواجهة الاعتداءات الإيرانية وتتعامل مع كل التهديدات والتحديات بكفاءة عالية
- رفض قاطع لما تقوم به إيران من أعمال عدائية تسببت في زيادة التصعيد ورفع حدة التوتر وتقويض أمن واستقرار المنطقة
- ضرورة الامتناع عن استهداف المنشآت المدنية ومنشآت الطاقة لما تشكله من تهديد واضح ضد الدول وسلامة شعوبها

كونا: عقد مجلس الوزراء اجتماعا برئاسة سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء. وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي بما يلي:

أحيط مجلس الوزراء علما في مستهل اجتماعه بفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد من أخيه الرئيس العماد جوزف عون رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة، حيث اطمأن الجانبان خلاله على البلدين الشقيقين والشعبين الكريمين وذلك بعد الهجمات الإيرانية الغادرة التي استهدفت الأراضي الكويتية وهجمات الكيان الصهيوني المحتل التي استهدفت الأراضي اللبنانية، مجددين في الوقت ذاته استنكارهما وإدانتهما الشديدين لهذه الاعتداءات الآثمة التي تعد انتهاكا صارخا لسيادة الدولتين وللقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومؤكدين تسخير كل إمكانياتهما لصون أمن المنطقة والحفاظ على استقرارها، وضرورة الوقف الفوري للأعمال التصعيدية والعودة إلى الحوار والحلول الدبلوماسية.

من جانب آخر، أحيط مجلس الوزراء علما بفحوى الاتصالات الهاتفية التي تلقاها سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد خلال الأيام الماضية من الملك جيغمي كيسار نامغيل وانغتشوك ملك مملكة بوتان الصديقة، ورئيس مجلس الوزراء في جمهورية باكستان الإسلامية الصديقة محمد شهباز شريف، ورئيس مجلس الوزراء بجمهورية الهند الصديقة نارييندرا مودي، حيث أكد أصحاب الجلالة والمعالي على تجديد إدانتهم للهجمات الإيرانية السافرة على أراضي دولة الكويت، معتبرين إياها انتهاكا صارخا للسيادة ومواثيق القانون الدولي مؤكدين وقوفهم إلى جانب دولة الكويت ودعمهم الكامل وتأييدهم لكل الإجراءات والتدابير التي تتخذها دولة الكويت لحفظ سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها.

كما أحيط مجلس الوزراء علما بفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد خلال الأيام الماضية من كير ستارمر رئيس وزراء المملكة المتحدة الصديقة، حيث نقل سموه خلاله تحيات صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد إلى الملك تشالز الثالث ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية الصديقة، وأكد رئيس وزراء المملكة المتحدة الصديقة إدانة بلاده الشديدة للهجمات الإيرانية المتكررة على دولة الكويت والرفض القاطع لاستهداف المنشآت الحيوية والمدنية باعتباره انتهاكا صارخا للسيادة والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما شدد على أهمية الحوار واتخاذ القنوات الدبلوماسية لتهدئة الأوضاع، مجددا وقوف بلاده التام إلى جانب دولة الكويت وتسخير إمكاناتها لدعم كل الإجراءات المتخذة لحفظ أمنها واستقرارها، وعبر سمو ولي العهد عن خالص شكره له على هذه المبادرة التي تعكس عمق العلاقات التاريخية الوطيدة بين الجانبين، معربا سموه عن بالغ تقديره لموقف المملكة المتحدة الصديقة الثابت في دعم دولة الكويت قيادة وشعبا لصون أمنها واستقرارها.

من جانب آخر، استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه الوزير الدفاع الشيخ عبدالله العلي حول آخر مستجدات الأوضاع في المنطقة والتطورات العسكرية الحالية في ضوء الاعتداءات الإيرانية الآثمة على دولة الكويت.

كما شرح لمجلس الوزراء نتائج جولته التفقدية يوم الجمعة الماضي إلى عدد من القواعد والمواقع العسكرية للاطلاع على سير العمل ومتابعة مستوى الجاهزية والاستعداد، مثمنا ما يبذله رجال القوات المسلحة من جهود مخلصة في أداء واجبهم الوطني وما يتحلون به من يقظة وانضباط وروح معنوية عالية في مختلف مواقعهم، معربا عن تقديره واعتزازه بما يقدمه رجال القوات المسلحة من تضحيات وجهود متواصلة في الذود عن أرض الوطن وسمائه وحماية أمنه واستقراره وصون مقدراته.

من جانبه، أعرب مجلس الوزراء عن اعتزازه بالجهود المخلصة التي تبذلها مؤسسات الدولة ومنتسبوها الأوفياء في كل قطاعات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية التي تعمل بتكامل وجاهزية عالية لضمان أمن وسلامة المواطنين والمقيمين في دولة الكويت في ظل الظروف الراهنة، مشيدا بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة وهي تؤدي واجباتها ومهامها بثبات واقتدار في مواجهة الاعتداءات الإيرانية الآثمة التي استهدفت دولة الكويت منذ 28 فبراير الماضي حتى اليوم وتتعامل مع كل التهديدات والتحديات بكفاءة عالية محافظة على سيادة أجواء وسلامة دولة الكويت.

من جانب آخر، استمع مجلس الوزراء إلى شرح من وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر حول الجهود السياسية والدبلوماسية التي تقوم بها وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج لمواكبة آخر مستجدات الاعتداءات الإيرانية الآثمة على دولة الكويت.

ضمن هذا السياق، أحاط وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر مجلس الوزراء علما بنتائج مشاركته في الاجتماع الوزاري التشاوري لوزراء خارجية مجموعة من الدول العربية والإسلامية هي الكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين والأردن ولبنان ومصر وسورية وتركيا وأذربيجان وباكستان الذي عقد في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية الشقيقة يوم الأربعاء الماضي، والذي تم خلاله بحث سبل دعم أمن المنطقة واستقرارها وإيجاد حل لإنهاء الاعتداءات الإيرانية على دول المنطقة، إضافة إلى البيان الذي صدر عقب الاجتماع، وأكد فيه وزراء خارجية تلك الدول أن الاعتداءات الإيرانية على دول المنطقة لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة وبأي شكل من الأشكال، كما أكدوا على حق الدول في الدفاع عن نفسها وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وطالبوا إيران بالوقف الفوري لاعتداءاتها واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ حسن الجوار كخطوة أولى نحو إنهاء التصعيد وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وتفعيل الدبلوماسية سبيلا لحل الأزمات، مشددين على أن مستقبل العلاقات مع إيران يعتمد على احترامها سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم الاعتداء على سيادتها وأراضيها بأي شكل من الأشكال وعدم استخدام إمكاناتها العسكرية وتطويرها لتهديد دول المنطقة، كما شددوا على ضرورة التزام إيران بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2817 ووقف جميع الهجمات فورا والامتناع عن أي أعمال استفزازية أو تهديدات موجهة إلى الدول المجاورة والتوقف عن دعم وتمويل وتسليح المليشيات التابعة لها في الدول العربية والامتناع عن أي إجراءات أو تهديدات تهدف إلى إغلاق أو عرقلة الملاحة الدولية في مضيق هرمز أو تهديد الأمن البحري في باب المندب.

كما أحاط وزير الخارجية مجلس الوزراء علما بآخر تحركات بعثات دولة الكويت الدبلوماسية في الخارج حيال التطورات التي تشهدها المنطقة.

من جهة أخرى أعرب مجلس الوزراء عن إدانة دولة الكويت واستنكارها الشديدين للاستهداف الإيراني الذي تعرضت إليه كل من:

- مصفاة في جنوب الرياض ومصفاة «سامرف» في ينبع بالمملكة العربية السعودية الشقيقة يوم الخميس الماضي.
- منشأة في مدينة رأس لفان الصناعية بدولة قطر الشقيقة يوم الأربعاء الماضي.
- منشأة حبشان للغاز وحقل باب في إمارة أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة يوم الخميس الماضي.

وذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وتهديد مباشر لأمن المنطقة واستقرارها وخرقا واضحا لقرار مجلس الأمن رقم 2817، مؤكدا مجلس الوزراء رفضه القاطع لما تقوم به الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أعمال عدائية تسببت في زيادة التصعيد ورفع حدة التوتر، الأمر الذي يقوض أمن واستقرار المنطقة، مشددا على ضرورة الامتناع عن استهداف المنشآت المدنية ومنشآت الطاقة لما تشكله من تهديد واضح ضد الدول وسلامة شعوبها.

وجدد مجلس الوزراء تضامن دولة الكويت الكامل مع المملكة العربية السعودية الشقيقة ودولة قطر الشقيقة ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ومملكة البحرين الشقيقة وسلطنة عمان الشقيقة والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ووقوفها إلى جانب الأشقاء ودعمها لكل ما تتخذه الدول الشقيقة من إجراءات للحفاظ على سيادتها وأمنها واستقرارها وسلامة منشآتها.

على صعيد متصل، أعرب مجلس الوزراء عن إشادة دولة الكويت بكفاءة ويقظة الأجهزة الأمنية في عدد من الدول الشقيقة في رصد وتفكيك شبكات إرهابية وخلايا نائمة والقبض على المتورطين فيها، والتي كانت تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في تلك الدول، مجددا رفضه القاطع لكل أشكال الإرهاب وإدانته لمرتكبيه وداعميه، مؤكدا التضامن الكامل مع الدول الشقيقة والدعم لكل ما تتخذه تلك الدول من إجراءات لحفظ أمنها واستقرارها وصون سيادتها.

وفي ضوء المتابعة الحثيثة لمجلس الوزراء لكل الأعمال التي تقوم بها الوزارات والجهات الحكومية في ظل الظروف الراهنة اطلع مجلس الوزراء على إفادات الوزراء إضافة إلى تقارير الجهات الحكومية حول الإجراءات التي اتخذت لرفع درجة الجاهزية إلى أقصى مستوياتها لضمان سلامة المواطنين والمقيمين وتوفير كل احتياجاتهم المعيشية نتيجة التطورات العسكرية والأمنية التي تشهدها دولة الكويت والمنطقة.

من جهة أخرى، اطلع مجلس الوزراء على تقارير الهيئة العامة للطيران المدني وقوة الإطفاء العام بشأن الحريق الذي اندلع فجر الأربعاء في خزان وقود في مطار الكويت الدولي بعد أن استهدفته طائرات مسيرة حيث باشرت الجهات المختصة فورا تنفيذ إجراءات الطوارئ المعتمدة وتتعامل فرق الإطفاء والجهات المعنية مع الحريق.

وجدد مجلس الوزراء إدانته للاعتداءات الإيرانية الآثمة المتكررة التي تطال البنى التحتية الحيوية والمواقع المدنية.

وتزامنا مع عدم استقرار الحالة الجوية في البلاد، دعا مجلس الوزراء المواطنين والمقيمين إلى توخي الحيطة والحذر والبقاء في المنازل وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى.

ونظرا لتطورات الأوضاع المتسارعة في ظل الظروف الراهنة فإن مجلس الوزراء مستمر في حالة انعقاد دائم لمتابعة آخر المستجدات على الساحتين المحلية والإقليمية.

بما يُحقق التوازن بين كفالة الضمانات القضائية وحماية أمن الدولة واستقرار المجتمع

وزير العدل: تخصيص دوائر جزائية لنظر جرائم أمن الدولة والأعمال الإرهابية لتعزز سرعة الفصل في قضاياها

- التقاضي سيكون على درجتين فقط أولاهما أمام دائرة جزائية متخصصة في المحكمة الكلية والثانية أمام دائرة جزائية متخصصة في محكمة الاستئناف
- القضاة الذين سيتولون نظر هذه القضايا من قضاة المحكمة الكويتيين حصراً وهو توجه يُعزز الثقة الوطنية في نظر هذا النوع من الجرائم الدقيقة
- المشروع أبقى الطعون القائمة قبل نفاذه على الأحكام الصادرة في تلك الجرائم خاضعة للنظام السابق مراعاة لاستقرار المراكز القانونية

وزير العدل المستشار ناصر السميط

كونا: وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون لتخصيص دوائر جزائية لنظر جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي وجرائم الأعمال الإرهابية ومذكرته الإيضاحية، ورفعه إلى صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد.

وأكد وزير العدل المستشار ناصر السميط أهمية مشروع المرسوم بقانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء باعتباره «خطوة نوعية لتعزيز سرعة الفصل في هذا النوع من القضايا ذات الحساسية العالية وبما يحقق التوازن بين كفالة الضمانات القضائية وحماية أمن الدولة واستقرار المجتمع».

وأوضح الوزير السميط، في تصريح صحافي، أن التقاضي في هذه القضايا سيكون على درجتين فقط، أولاهما أمام دائرة جزائية متخصصة في المحكمة الكلية والثانية أمام دائرة جزائية متخصصة في محكمة الاستئناف على أن يكون الحكم الصادر في الاستئناف نهائيا غير قابل للطعن بالتمييز أو بأي طريق آخر من طرق الطعن.

وبين أن مشروع المرسوم بقانون شدد كذلك على أن القضاة الذين سيتولون نظر هذه القضايا هم من قضاة المحكمة الكويتيين حصرا، وهو توجه يعزز الثقة الوطنية في نظر هذا النوع من الجرائم الدقيقة، ويكرس الاختصاص القضائي الوطني الكامل في القضايا المرتبطة بأمن الدولة والإرهاب.

وأضاف أن المشروع منح هذه الدوائر أيضا الاختصاص الحصري في نظر التظلمات من قرارات الحبس الاحتياطي وتجديده في القضايا الداخلة ضمن نطاقه، بحيث يكون نظر تجديد الحبس أمامها وحدها دون غيرها بما يحقق وحدة الجهة القضائية المختصة ويعزز الانسجام بين القرارات الإجرائية والفصل في أصل الدعوى.

وأشار الوزير السميط إلى أن مشروع المرسوم عالج أيضا أوضاع القضايا المنظورة حاليا أمام المحاكم إذ ألزم دوائر المحكمة الكلية ومحكمة الاستئناف بحسب الأحوال بإحالة الدعاوى القائمة التي أصبحت من اختصاص هذه الدوائر المتخصصة إليها لاستكمال نظرها بما يضمن توحيد المسار القضائي لهذه القضايا فور العمل بالقانون.

وذكر أن المشروع أبقى الطعون القائمة قبل نفاذه على الأحكام الصادرة في تلك الجرائم خاضعة للنظام السابق مراعاة لاستقرار المراكز القانونية وعدم رجعية الإجراءات.

وأكد الوزير السميط أن هذا المشروع لا يستهدف فقط تسريع التقاضي بل يرسخ نموذجا أكثر تخصصا وانضباطا في التعامل مع جرائم تمس أمن الدولة وسلامة المجتمع، ويؤكد حرص الدولة على أن تقترن الحزم القانوني بالضمانات القضائية وأن تقترن السرعة في الإنجاز بالدقة في الفصل.

كما يعكس المشروع اتجاها تشريعيا واضحا نحو تطوير البنية القضائية الإجرائية بما يتناسب مع طبيعة الجرائم الخطيرة التي تتطلب اختصاصا مركزا ونظرا قضائيا متخصصا.